Issue 6456 Tuesday 17/9/2019
الزمان – السنة الثانية والعشرون العدد 6456 الثلاثاء 18 من محرم 1441 هـ 17 من ايلول (سبتمبر) 2019م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/22. UK

الضعف والجُبن الإداريّان .. الأسباب والأنماط -2-

حسن الياسري
بغداد

كنَّا قد تحدّثنا في الجزء الأول عن الأسباب الكامنة وراء ما سميناه بمشكلة أو ظاهرة الضعف والجُبن في الإدارة ، واليوم سنتحدث عن المحور الثاني المتعلق بأنماط هذا الضعف وملامحه .

فبحسب تقديري ثمة أنماطٌ متعددةٌ للضعف والجُبن الإداريَّين ، سأذكر جملةً منها ، منوِّهاً بأنَّ ما سأذكره هنا هو تقديرٌ شخصي يُمثِّل قراءةً مستقاةً مِنْ أرضِ الميدان .

1-ضعف الشخصيَّة :

إنَّ كون الفرد قوياً شجاعاً أو ضعيفاً مهزوزاً يعدُّ من سمات الشخصيَّة الذاتية ، بغض النظر عن العوامل الخارجية ، فالضعيف بطبعه يبقى ضعيفاً مهما توفرت لهَ ظروفٌ إيجابيةٌ . وفي هذا السياق تركّز مدارس الإدارة على ضرورةَ كون الرئيس الإداري قادراً على تحقيق أهداف الإدارة ، ولن يكون كذلك ما لم يكن قوياً غير ضعيف ؛ وبناءً على ذلك يعدُّ الضعفُ الإداري أحد أسباب الفشل في الإدارة . وبلمحةٍ يسيرةٍ إلى واقعنا الإداريِّ نلحظُ وجود الكثير من الحالات التي تمت الاستعانَة فيها بضعفاء في الإدارة ؛ الأمر الذي أفضى إلى الفشل في تحقيق أهداف الإدارة ، ومن ثم ضعف الواقع الإداري عموماً على مستوى الدولة .

2-الضعف أمام المنصب :

قد لا يختلف اثنان في أنَّ حبَّ المنصب والموقع سببٌ مباشرٌ للضعف الإداري ، ويزداد هذا الضعف كلما ازداد سعي الرئيس الإداري إلى التشبث بالمنصب ؛ ذلك أنَّ هذا التشبث سيفضي به إلى تقديم المزيد من التنازلات ؛ ما يزيده ضعفاً على ضعفه . وبناءً على ذلك كلما ازداد سعي الرئيس الإداري للحصول على المنصب وعلى التشبث به كلما غدا ضعيفاً في قراراته الإدارية ؛ الأمر الذي ينعكس بالمحصّلة على المؤسسة برمتها ، التي تصبح رهينةً للمتفضّلين عليه بالمنصب ، بل وللآخَرين مِنْ ذوي القرار جميعاً.

3-الضعف أمام الرؤساء :

يعدُّ التسلسل الهرمي في الوظيفة الإدارية أمراً مطلوباً ، وإنَّ طاعة المرؤوس للرئيس مطلوبةٌ ايضاً . والمراد بهذه الطاعة أنْ تكون مقيدةً ومحددةً على وفق القانون والأنظمة والتعليمات . ومن ثم فهي ليست طاعةً مطلقَةً مجرَّدةً من كل قيود . ومعنى ذلك أنْ ليس بوسع الرئيس الإداري تكليف مرؤوسيه بأوامر مخالفة للقانون ، فإنْ فعل كان للمرؤوس أنْ يثبت تحريرياً الرأي القانوني السليم ، ولا حرج عليه بعد ذلك .

بيد أنَّ التجربة أثبتت أنَّ كثيراً من الإداريِّين ، بمن فيهم بعض الرؤساء الإداريِّين ، يشعرون بالضعف أمام رؤسائهم – بحسب التسلسل الهرمي – ؛ ولهذا يسعون إلى القيام بأي شيءٍ إرضاءً لهم ؛ الأمر الذي يجعلهم ضعفاء في قراراتهم ما داموا يسعون إلى التقرب ونيل رضا الرؤساء ، فلا يقومون بأي عمل إلا إذا أحرزوا رضاهم ، وإذا أرادوا اتخاذ قرارٍ ما وشعروا أنَّ رئيسهم لا يرتضيه أعرضوا عنه ؛ وكل ذلك يدفعهم لترك الحق والقرارات الموافقة للقانون ؛ فالبوصلة لديهم رضا الرؤساء وطاعتهم ، لا طاعة القانون .

4-الضعف أمام المال :

لا ريب في أنَّ حبَّ المال وجمع الثروة يعدّان من أسباب الضعف الإداري لدى البعض ، فالإنسان بطبعه ميَّالٌ للمال وجمعه ، كما ورد في كثيرٍ من الآيات القرآنية بهذا الصدد ، كقوله تعالى (وتُحبونَ المالَ حُباً جماً) . وبصرف النظر عن العوامل النفسية والذاتية لحب المال والسعي إلى جمعه ، فإنَّ هذا الحب والسعي يعدُّ سبباً لضعف البعض في اتخاذ قرارٍ ما أو توجهٍ ما . ولقد لاحظنا العديد من المُتَّهمين الذين فسدوا بعد أنْ ضعفوا أمام المال . ولَئن كان البعض يجزم بأنَّ المال يُغيِّر النفوس ، فإنني ما زلتُ أؤمن أنَّ هذا التغيير لا يشمل إلاّ مَنْ كان لديه الاستعداد الذاتي للتغيير والفساد ؛ فالصالح لا يمكن أنْ يتحوَّل بحسب تقديري إلى فاسدٍ بسبب المال ؛ لكنَّ المال يكشف مكنونات نفسه الضعيفة . نعم إنَّ الطبع الإنساني ميَّالٌ إلى المال كما أسلفنا ، ولا سيما أنَّ أهل اللغة يعلمون أنَّ سبب إطلاق لفظ (المال) عند بعضهم هو ميل الطبع إليه . لكنَّ الحق أنَّ هذا الميل لا يتحول إلى فسادٍ لدى الجميع ، بل هو كذلك لدى البعض الذين لديهم الاستعداد لذلك ؛ وإلاّ ما كان ثمة نزيهٌ على وجه الأرض . وبالمحصّلة يعدُّ المال سبباً لضعف البعض إدارياً ؛ ما يدفعهم إلى اتخاذ قراراتٍ معينة مخالفة للقانون ، أو التحايل على القانون في سبيل الحصول على المال الذي يتحول في هذه الحالة من مجرد مصطلح (المال) إلى مصطلح (الرشوة) . فالضعف الإداري أمام المال يخفي بين طيَّاته فساداً لا محالة ، عكس الضعف الإداري في الشخصيَّة الذي قد لا يضم ذلك بالضرورة .

5-الضعف أمام الحزب والكتلة السياسية :

لقد أثبتت التجربة في العراق أنَّ ضغوط بعض الأحزاب والكتل السياسية على الرؤساء الإداريِّين المنتمين إليها قد أفضى إلى الاستجابة المتكررة من هؤلاء إلى طلبات أحزابهم وكتلهم ؛ ما أدى إلى ضعفهم إدارياً أمامها ؛ فإذا قيل لهم اعْملوا عَملوا ، وإذا قيل انسَحبوا انسحَبوا ، دون أدنى اعتبارٍ لالتزامات الموقع الوظيفي ، ومستلزمات العمل الإداري ، ومقتضيات المصلحة العامة . وإنَّ الأمر ليزداد سوءاً حينما يشعر الرئيس الإداري أنَّ موقعه الإداري ما هو إلاّ حصةٌ للحزب أو الكتلة السياسية ، وأنه مُمثّل الحزب أو الكتلة في هذا الموقع . من هنا تأتي القرارات من خارج الإدارة ، ويتحوَّل الرئيس الإداري إلى مجرد منفّذ لإرادات الجهة التي يُمثّلها .

وإنَّ الحقَّ ليقال إنَّ بعض الرؤساء الإداريِّين المنتمين لبعض الأحزاب والكتل السياسية لم يكونوا أداةً طيِّعةً بيد أحزابهم وكتلهم على حساب المصلحة العامة ؛ الأمر الذي يدلُّ على إمكانية الجمع بين الصفتين دون التجاوز على المصلحة العامة ؛ ولقد نعلمُ أنَّ ذلك الأمر شاقٌ عملياً وليس هيّناً ، ومنبوذٌ إدارياً وليس شائعاً . مع التنويه بأننا هنا بصدد الحديث عن الإطار العام والقاعدة العامة ، وليس عن الاستثناء ، وللأسف فإنَّ الأغلبية قد أذعنت وضعفت في الإدارة بسبب الانتماء الحزبي والكتلوي ، ولم تشذ عن ذلك سوى القلة !!

6-الضعف أمام النساء :

على الرغم من حساسية هذا الملف ، وعدمَ تسليط الضوء عليه من أحد ؛ فإننا مضطرّونَ للحديثِ عنه ولو بإيجاز . إذْ يعدُّ الضعف أمام النِّساء من أسباب الضعف الإداريَ ، فكم منْ رئيس إداري في العالم وقَع في هذا الفخّ ، سواء أكان رئيساً للجمهورية أم للوزراء أم وزيراً ..الخ .بل أضحى السقوط أمام النساء واحداً من أبرز ملامح الضعف الإداري . وإنَّ ممَّا يزيد خطورة الأمر في بلدنا أنَّ الأجهزة الرقابية –عموماً – لا تملك الاختصاص القانوني النوعي لبسط ولايتها على ما يمكن أنْ يُصنَّف تحت عنوان (الفساد الأخلاقي) ؛ ذلك أنَّ القانون يعطي الاختصاص لتلك الأجهزة بمتابعة الفساد بشقّيه المالي والإداري دون الأخلاقي . بيد أنَّ ذلك لا يعني أنَّ الأمر معفوٌ عنه ، بل هو بحسب المعايير الإدارية يُمثّل خرقاً للقانون ، لكن المؤسفَ له أنَّ السلطات في البلد لا تهتم بهذا الأمر ولا تعبأ به رغم خطورته في تهديم البناء الإداري للدولة .

في حين إنَّ دول العالم الأخرى ، ومنها الأوربية وأميركا ، وعلى الرغم من انفتاحها الكبير والواضحَ ، تتشدَّد كثيراً في هذا الملف ، وقد تُسقط رئيساً أو وزيراً لمجرَّد إقامته علاقةً غير مشروعة في محيط العمل .

منْ هنا ينبغي أنْ تكون ساحة العمل والوظيفة طاهرةً محترمةً نظيفةً ؛ فما كانت بيئة العمل يوماً مخصصةً لإقامة العلاقات بين الجنسين ، وما ينبغي لها أنْ تكون ، وعلى الشاذّين البحث عن أمثال هذه الأمور في بيئة أخرى !!

إنَّ هذه المشكلة ، بحسب تقديري ، لتتفاقم وتزداد خطورةً في حالتين :

الأولى : حينما تنشأ هذه العلاقة بين الرئيس الإداري وسكرتيرته –مع الاعتذار لمَنْ تعمل في هذه المهنة من الموظفات المحترمات فليس القصدُ الإساءة بل التوصيف والمعالجة – ؛ إذْ تفقد الإدارة في هذه الحالة ورئيسها الهيبة والوقار والاحترام ، وتُصاب بالضعف ، وأيّ ضعف بعد هذا الضعف ، وأيّ سخريةٍ بعد هذه السخرية .

والثانية : حينما يدخل عنصر الابتزاز في الموضوع ، وهذا الابتزاز بدوره يكون على شقَّين ، فثمة ابتزازٌ يقوم به الرئيس الإداري تجاه بعض النساء الموظفات ، وعند الرفض يمكن أنْ تُعاقَب الموظفة أو تُنقَل . وهذا ابتزازٌ يُدمّر كل معاني الإدارة ، ويُحوّلها إلى مجمعٍ للنفايات والقاذورات . ومن الجدير بالذكر أنَّ ثمة عواملَ تقوم بها بعض الموظفات قد تُسهم في – زيادة – هذا النوع من الابتزاز ، وعلى رأسها بعض السلوكيات الصادرة عن بعض الموظفات ، ونوعية الرداء الذي ترتديه ممَّا لا يتلاءم مع طبيعة العمل ؛ لكنَّ ذلك كله لا يُسوّغ الابتزاز البتة !! وهناك شقٌّ آخر من الابتزاز يتمثل بما تقوم به بعض الموظفات إزاء الرئيس الإداري في الإدارة المعنيَّة ، إذْ تقوم بتهديده بكشف المستور إنْ لم يستجب لأمورٍ معينة أو لم يتخذ قراراتٍ معينةً ؛ وآنذاك ستُصاب الإدارة بالضعف الكامل ، وسيتحوَّل الرئيس الإداري إلى ألعوبة بيد مَنْ تبتزُّه والجهة التي تقف خلفها !! وتأسيساً على ما قد سلف يجب أنْ تكون ساحة العمل والوظيفة عفيفةً طاهرةً محترمةً ؛ إذْ سيمنح ذلك دفعةً من القوة للإدارة وللعاملين فيها من جهة ، وسيحقّق الأمان والاستقرار للنساء الموظفات ، اللاتي لا يمكن أنْ يتعرَّضن مع هذه الأجواء المحترمة للمساومة والمضايقة من بعض ضعفاء النفوس في الإدارة .

العلاقة بين الضعف الإداري والفساد :

على الرغم من أنَّ كلاً من الضعف الإداريَ والفساد يمثّلان فشلاً إدارياً بالمحصّلة ، بيد أنَّي أجدُ من الضروريَ البحث في الإشكالية الآتية :

أثمة علاقةٌ يمكن أنْ تنشأ بين مشكلة أو ظاهرة الضعف والجُبن في الإدارة والفساد ؟

وهل يعدُّ الضعف والجُبن الإداريّان ، بأنماطهما المذكورة آنفاً ، فساداً ؟

وبغية الإجابة عن ذلك لا بدَّ من الإشارة إلى أمرين في غاية الدقة :

الأمر الأول : العامل النفسي (الباعث الدافع) :

إنَّ الباعث الدافع للفساد عادةً ما يكون واضحاً ، أما الضعف الإداري فإنه يختلف من حيث الباعث الدافع ؛ فعلى نحو الإجمال لا تعدُّ نيَّة الفساد هي الباعث الدافع للضعف الإداري .أمَّا على نحو التفصيل فينبغي النظر إلى كل نمط من أنماط الضعف الإداريَ للبحث في مدى توفر باعث الفساد . فهذا الباعث لن يكون متحققاً بالضرورة عند الحديث عن نمط ضعف الشخصيَّة ، وإنْ كان هذا لا يمنع من وجود بعض دوافع الفساد عند أمثال هؤلاء الضعفاء ؛ لأنَّ حديثنا هنا عن القاعدة لا الاستثناء. وهكذا إذا تحدثنا عن أنماط الضعف أمام الحزب وأمام الرؤساء وأمام النساء مثلاً ، فدافع الفساد ليس موجوداً –كقاعدة عامة ، بخلاف ما إذا تحدثنا عن نمط الضعف أمام المال ، إذْ سيكون العامل النفسي المتمثل بدافع الفساد واضحاً وحاضراً لا محالة –كقاعدة عامة – .

الأمر الثاني : العامل الخارجي (النتيجة بحسب المآل) :

إذا نظرنا إلى الضعف الإداري بأنماطه المختلفة وأخذنا بنظر الاعتبار النتائج المترتبة عليه ، من الفشل الإداري ، والتأخُّر ، وضياع الجهد والمال ، وفقدان عنصر الزمن ؛ فإنَّ ممَّا لا شكَّ فيه عندي أنَّ هذا الضعف بحسب المآل والنتيجة يعدُّ فساداً ، وأقول ذلك بضرسٍ قاطع ، وبلا تردد ، ولا سيما عندما يتحوَّل هذا الضعف إلى جُبنٍ إداري ، وفي موقعٍ رفيع .

وأنَّ الجهات التي تتحمل مسؤولية هذا الفساد بحسب المآل –إنْ صحَّ التعبير – تتمثَّل بجهتين اثنتين : الأولى هي جهة التعيين، والثانية هي جهة القبول ، وأعني بذلك الفرد الذي قَبِل بالموقع الإداري على الرغم من ضعفه .

الجهات المسؤولة عن المحاسَبة :

ربَّ سؤالٍ يدور في ذهن البعض يتمثَّل بالآتي :

إذا سلَّمنا أنَّ الضعف والجُبن الإداريَّين بحسب المآل يعدّان فساداً ، وأنَّ الجهة التي عيَّنت أمثال هؤلاء الضعفاء في مواقع إدارية رفيعة تتحمل مسؤوليةً ضعفهم وفشلهم ، فما هي الجهة التي تُحاسب على هذا الضعف والفشلَ ؟

بحسب تقديري ينبغي أنْ يكون البرلمان هو الجهة المسؤولة عن ذلك ، ولكن كما أقول دائماً ، بشرطها وشروطها . ولبيان ذلك أشير إلى أنَّ البرلمان بوصفه الجهة المسؤولة عن الرقابة على أداء السلطة التنفيذية ينبغي أنْ يسأل تلك السلطة في حال الوقوع في ذلك الضعف والفشل ، شريطة أنْ يكون البرلمان على قدرٍ كبيرٍ من النضج ، بحيث يستطيع أنْ يحقّق ذلك دون ابتزازٍ أو سعيٍ للتسقيط أو التنكيل لا أكثر .

مقترحاتنا لمعالجة المشكلة :

بالنظر لارتباط موضوع الضعف والجُبن في الإدارة بما سلف ذكره في الدراسة السابقة الموسومة (فن الإدارة وأنماط الغباء الإداري) ؛ لذا نحيل بصدد ذلك إلى ما مضى بيانه من مقترحات تفصيلية في تلك الدراسة ، مع التنويه إلى بعض المقترحات المذكورة آنفاً وإضافة الأخرى الآتية المرتبطة بمعالجة المشكلة المطروحة :

1-اجتناب اختيار المعروفين بضعفهم الإداري وضعف شخصيتهم في المواقع الإدارية المختلفة ، ولا سيما في المواقع الرفيعة والحساسة .

2-ابتعاد وسائل الإعلام المختلفة عن الخوض في الأمور ذات الطابع الإداري البحت إلاّ بحضور ممثلٍ عن الجهة الإدارية المعنيَّة .

3-نبذُ معايير المحاصَصة الحزبيَّة والجهويَّة والكتلويَّة في تولِّي الوظائف العامة ، واعتماد معاييرَ الكفاية والخبرة والتخصص والنزاهة في تولّيها .

4-اعتماد معايير جديدة لاختيار الرؤساء الإداريِّين في العراق على المستويين المتقدم والوسطي، واعتماد المبدأ الإداريِّ والعقلائيِّ والقرآنيِّ المُتمثّل بأنْ لا يُولَّى إلاَّ الصالحون ، وهم مَن تتوفر فيهم معاييرُ الكفايةِ والخبرة والتخصُّصِ والنزاهة والأمانة .

5-متابعَة ما قدَ يجري في بعض المؤسسات الإدارية من تدنيس لحرمة الوظيفَة العامة عبر العلاقات غير الشرعية ومظاهر الابتزاز التي يمكن أن تطال بعض الموظفات ، والأخذ بالإجراءات الصارمة للحدّ من هذه الظاهرة المنبوذة .

6-الاتفاق مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لغرض تدريب الرؤساء الإداريِّين من ذوي المستويين المتقدم والوسطي على يد خبراء عالميين معروفين ؛ بغية تطوير قابلياتهم الإدارية ، والإفادة من الخبرات الإدارية العالمية المتقدمة .

7-الاهتمام بالمركز الوطني للتطوير الإداري وتقنية المعلومات في وزارة التخطيط ، والإفادة من خبراته في هذا المقام لغرض تدريب الملاكات الإدارية العاملة في جميع مؤسسات الدولة .

8-تقويم والتقييمُ المُستمرُّ لعملِ الرؤساء الإداريِّين ، واستبعادُ الضعيفِ منهم ، شريطة الاهتمام بطريقة ونوعية التقويم التي ينبغي أنْ تكون مهنيةً بحتةً وبعيدةً عن التدخلات الحزبيَّة والجهويَّة والفئويَّة .

9-إكمال مستلزمات إنشاء مجلس الخدمة العامَّة الاتحاديِّ ؛ على أنْ يكون منَ مهماته تعزيز الواقع الإداري ، لا مجرد متابعة التعيينات ، وأنْ يتمَّ اختيارُ أعضاءِ المجلسِ على وفق معاييرِ المهنيَّةَ والكفايةَ والخبرةَ والنزاهة ، بعيداً عنَ التدخُّلاتِ الحزبيَّةِ والكتلوية.

لا ريب في أنَّ حبَّ المال وجمع الثروة يعدّان من أسباب الضعف الإداري لدى البعض ، فالإنسان بطبعه ميَّالٌ للمال وجمعه ، كما ورد في كثيرٍ من الآيات القرآنية بهذا الصدد ، كقوله تعالى (وتُحبونَ المالَ حُباً جماً) . وبصرف النظر عن العوامل النفسية والذاتية لحب المال والسعي إلى جمعه ، فإنَّ هذا الحب والسعي يعدُّ سبباً لضعف البعض في اتخاذ قرارٍ ما أو توجهٍ ما . ولقد لاحظنا العديد من المُتَّهمين الذين فسدوا بعد أنْ ضعفوا أمام المال . ولَئن كان البعض يجزم بأنَّ المال يُغيِّر النفوس ، فإنني ما زلتُ أؤمن أنَّ هذا التغيير لا يشمل إلاّ مَنْ كان لديه الاستعداد الذاتي للتغيير والفساد ؛ فالصالح لا يمكن أنْ يتحوَّل بحسب تقديري إلى فاسدٍ بسبب المال ؛ لكنَّ المال يكشف مكنونات نفسه الضعيفة . نعم إنَّ الطبع الإنساني ميَّالٌ إلى المال كما أسلفنا ، ولا سيما أنَّ أهل اللغة يعلمون أنَّ سبب إطلاق لفظ (المال) عند بعضهم هو ميل الطبع إليه . لكنَّ الحق أنَّ هذا الميل لا يتحول إلى فسادٍ لدى الجميع ، بل هو كذلك لدى البعض الذين لديهم الاستعداد لذلك ؛ وإلاّ ما كان ثمة نزيهٌ على وجه الأرض . وبالمحصّلة يعدُّ المال سبباً لضعف البعض إدارياً ؛ ما يدفعهم إلى اتخاذ قراراتٍ معينةٍ مخالفةٍ للقانون ، أو التحايل على القانون في سبيل الحصول على المال الذي يتحول في هذه الحالة من مجرد مصطلح (المال) إلى مصطلح (الرشوة) . فالضعف الإداري أمام المال يخفي بين طيَّاته فساداً لا محالة ، عكس الضعف الإداري في الشخصيَّة الذي قد لا يضم ذلك بالضرورة .

تأملات في واقع الإعلام الحسيني المعاصر

زينب فخري
بغداد

ممَّا لا شك فيه أنَّ المقارنة بين الإعلام الحسيني الماضي والحاضر يحتاج إلى مزيد من الوقت وبحث معمق ودراسة متأنية، لكن في جميع الأحوال كأن للإعلام أهميةً مفصلية في القضية الحسينية كشأن الإعلام في أي ثورة وحركة إصلاحية وأن نجاحها يرتكز بشكل أساسي على قوة الإعلام في نشر أهدافها وترسيخ استمراريتها.

ملحمة حسينية

وبنظرة خاطفة بين الفترتين يمكن أن نقول أنَّ الملحمة الحسينية شهدت منذ أوائل وقوعها إعلاماً مقاوماً عظيماً تمثل بدور العقيلة زينب من خلالها خطبتها الأولى التي كانت في الكوفة، مرتكزة على التأنيب والتقريع باعتبارهم من العارفين بحقهم، وكان لخطبتها وقعاً كبيراً قادت إلى انطلاق ثورات كثيرة تمثلت في حركة التوابين. أما خطبتها الشهيرة في الشام فكانت مختلفة المحتوى، إذ سعت فيها إلى كشف حقائق ومواجهة التضليل الإعلامي الذي مورس في حينها. وبعد الأسر، عندما استقرت (عليها السلام) في المدينة، ثم نُفيت منها قهراً، نجد أن خطابها قد تغير، وأصبح لعموم المسلمين. ولا يمكن أن نغفل الدور الإعلامي للإمام السجاد وأثره في نشر القضية الحسينية ومظلومية الإمام الحسين (عليه السلام). واتسم الإعلام الحسيني الزينبي والسجادي بالصدق والواقعية والاستدلال المنطقي والاستشهاد بآيات قرآنية والتدرج في الخطاب وإظهار القوة والالتزام بالخلق الرفيع والاتصال الجماهيري المباشر وتغير محتوى الخطاب بتغير المجتمع المخاطب، وواصل الإعلام الحسيني مهمته على مرّ العصور مرتكزاً على الرثاء الشعري، فظهرت أسماء كثيرة خلدتها قصائدها.

وفيما يتعلق بالإعلام المعاصر محور المقالة، نجد أن الوسائل الإعلامية قد تطورت وتغيرت وتنوعت منهجاً وأسلوباً، ومن أبرزها:

المنبر الحسيني الذي يعدّ وسيلة إعلامية ثقافية مهمة، عمل على نشر ثورة الإمام الحسين وبمبادئها، ولتعدد مناهجه ومدارسه؛ فإن منها ما حوّل المنبر إلى أداة تقليدية على حساب مضمونه ودوره العميق، وحصره وأطره بالحزن والبكاء واللطم، ومنها ما حوّله إلى أداة تخصصية بالقضية الحسينية فقط بسرد الروايات والواقعة تاريخياً، حاشراً نفسه بين دفتي كتب التاريخ، ومنها ما جسده في بعده الحضاري وفلسفته الشمولية ـ الإصلاحية التنويرية، متناولاً الإمام الحسين (عليه السلام) كرمز عالمي للإصلاح وتأثير ثورته على الإنسانية مع ربطه بالقضايا العصرية، والشيخ أحمد الوائلي انموذجاً. ولكن من هذه المنابر ما تحوّل إلى "دكاكين" للربح والارتزاق مستفيداً من شهر محرم الحرام، الفداء والتضحية، ليختلق روايات وأحاديث ما أنزل لها بها من سلطان، أو معتمداً على روايات مكذوبة وضعيفة السند، خطرها القليل يؤدي إلى تحريف السيرة الحسينية وتفريغ محتواها، الأمر الذي يستدعي إنشاء هيئة خاصة تشرف على ما يتداول في المنابر حفاظاً على هذا التاريخ الإنساني من التحريف والتدليس. والوسيلة الإعلامية الأخرى: اللطميات، التي تجد صدى كبيراً لدى الجمهور، في العراق والبلدان الإسلامية لاسيما تلك المنشودة باللهجة العراقية. وقد نجحت نجاحاً كبيراً في ايصال المأساة الحسينية وفي زيادة التفاعل العاطفي مع القضية الحسينية وعملت جنباً إلى جنب مع كتب التاريخ والروايات لترسيخ هذه الملحمة في النفوس والأذهان. ولكن ساد في الآونة الأخيرة موجة لطميات تثير فينا الخوف على القضية الحسينية من خطر تحريفها ومن توهين شعائرها والاستخفاف بها من هول ما نرى ونسمع من هؤلاء المتطفلين على هذا الميدان، الوالجين فيه طمعاً بجني المال وطيران الصيت، إن لم نقل هناك جهات أخرى تقف وراء هذه الموجة من اللطميات لضربها كوسيلة إعلامية حيوية في حدّها الأدنى وضرب الدين بكامله في حدّها الأعلى.

مجالس عزاء

والأمر ينطبق تماماً بل مع زيادة بالسوء مع بعض مجالس العزاء النسائية التي تقوم بها بعض (الملايات)! ولا يتسع المقام لذكر أمثلة عمَّا أسلفنا ونتركها في بحث آخر! أمَّا الوسيلة الإعلامية الفاعلة الأخرى، فهي الفضائيات، التي تملك تأثيراً كبيراً على المشاهدين لتحكمها بحاستي البصر والسمع، ولكنها ظلت حبيسة برامج تقليدية مستهلكة تعاد سنوياً، والمراقب لأغلبها يجدها تبث: لطميات، مجالس حسينية، لقاءات، أو نقل مباشر للشعائر في أيام العاشر من عاشوراء أو الأربعينية، فالفضائيات تفتقد للتجديد والتطور، وقد لا يجدي التلميح؛ لذا نلجأ للتصريح ونقول للفضائيات، شاهدوا برنامج المقدم المصري معتز مطر، وأسلوبه في التقديم هو واقفاً وأحياناً ترتكز برامجه على طرح الأسئلة فقط! ومن وسائل الإعلام الحسيني: الكتب، وتزخر المكتبة الإسلامية بعناوين مهمة منها لكن لقلة القراء والمتبضعين للكتب أصبح تأثيرها قليلاً بل محصوراً بالباحثين. أما المسرح الحسيني فما زال غائباً ولم يستثمر من أجل الملحمة الحسينية، باستثناء القليل كالمسرحية الشعرية للشاعر الكبير عبد الرزاق عبد الواحد المعروضة في الثمانينات على المسرح الوطني ومسرحيتي "الحسين ثائراً" و"الحسين شهيداً" للشاعر المصري عبد الرحمن الشرقاوي التي قدمت في القاهرة، ومبادرات لمخرجين وناشطين هنا وهناك لإقامة مسرح حسيني وعرضه في بلدان أوربية. والكلام ذاته ينطبق على الأفلام السينمائية والمسلسلات التي غاب عنها الأدب الحسيني وتاريخه، وكان يمكن أن يكون لها أثر في نشر القضية الحسينية وترسيخها في الأذهان، فمن لا يذكر تفاصيل أفلام: "الرسالة"، "عمر المختار"، "صلاح الدين الأيوبي"، أو المسلسل التاريخي السوري "الزير سالم"، فالدعوة موجهة لوزارة الثقافة ودائرة السينما والمسرح بتبني هذه القضية وايجاد قنوات دعم وتعاون مشترك مع العتبتين الحسينية والعباسية. والوسيلة الإعلامية الأخرى التي تتسم بالجمالية والهدوء تنطوي تحت خيمة الفن التشكيلي، وخُلدت اللوحات لاستلهامها هذا الحدث العالمي. ولا يمكن أن نغفل دور الصحافة في نشر القضية الحسينية، وهناك آلاف المقالات لمئات الكتّاب التي تناولت الواقعة ومن جميع أبعادها. ويبقى الإعلام الالكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي فسحة كبيرة للناشطين والباحثين والإعلاميين، ولكنه سلاح ذو حدين يستعمل أحياناً بجهل وعن غير تعمد لتوهين الدين واحياناً أخرى عن قصد لتزييف الحقائق وتصيد الأخطاء. وفي الختام نكاد نجزم أنَّ قضيَّة الإمام الحسين من الناحية الإعلامية لم تأخذ بعدها الكامل، فحُجمت وأطرت بأطر الحزن والبكاء فقط، ممَّا جعل التفاعل مع الثورة ومعطياتها مبتوراً ومشوهاً، وكان ينبغي استثمار التطور التقني والإعلامي في هذا الأمر، ونقترح على الجهات المعنية كالعتبات المقدسة ووزارة الثقافة وديوان الوقف الشيعي أن تأخذ دورها في هذا الشأن خدمة للدين والتاريخ والحضارة الإسلامية.